المحاضرة السادسة: البورصات (أنواعها، طرق التداول، المتعاملين فيها، معاملاتها)

يعد الاستثمار في البورصات من أكثر أنواع الاستثمار الذي يقصده أصحاب الفوائض المالية من أجل ايجاد الفرص الاستثمارية، وهذا يقتضي توفر قدر كافي من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة حتى يستطيع المستثمرون المفاضلة بينها وتتصف البورصات بالكفاءة.

وتعتبر البورصات أسواقا متكاملة تتمتع بالمنافسة الكاملة حيث تحدد أسعار الأوراق المالية المتداولة حسب قانون العرض والطلب، وتختلف البورصات حسب نوعية الأنشطة التي تمارسها وحسب طبيعتها الاقتصادية.

سأحاول من خلال هذه المحاضرة التعرض إلى أنواع البورصات، طرق التداول فيها، أبرز المتعاملين فيها والتطرق إلى معاملاتها المختلفة.

1- أنواع البورصات:

للبورصات عدة أنواع نذكرها كما يلي:

أولا: حسب المنتجات محل التداول: من حيث هذا المعيار تقسم البورصات إلى:

أ- بورصة البضائع: تسمى كذلك ببورصة السلع أو بورصة الأوراق التجارية، حيث يجري التعامل فيها على سلع معينة عادة ما تكون محاصيل ذات أهمية إستراتيجية و استهلاك واسع مثل القهوة، السكر، القطن يتم التعامل في هذه البورصة إما بصورة نقدية أو بالبيع الآجل.

ب- بورصة الأوراق المالية: تسمى أيضا ببورصة القيم المنقولة، يجري التعامل فيها بالأوراق المالية بيعا وشراءا والتي تتمثل في الأسهم والسندات والمشتقات المالية عبر وسطاء أو سماسرة، تعقد في بورصة الأوراق المالية

صفقات صغيرة كما تعقد فيها صفقات ضخمة حسب حاجة المتعاملين وطبيعتهم والمتعاملون هنا هم الشركات والجمهور والبنوك التجارية وحتى الحكومة[1].

ث– بورصة العملات: يتم فيها تبادل العملات الأجنبية مثل اليورو الأوروبي والدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الاسترليني و اليوان الصيني، يتم من خلالها المضاربة في الصرف للاستفادة من فروقات الأسعار.

ج– بورصة المعادن النفيسة: يتم فيها تبادل المعادن النفيسة من الذهب والفضة والبلاتين والالماس والزمرد أي المعادن ذات القيمة العالية، من أكبر الدول المنتجة للمعادن الثمينة هي روسيا والصين وجنوب أفريقيا والبرازيل.

ح– بورصة الخدمات: يتم فيها شراء وبيع أشكال مختلفة من الخدمات ذات القيمة العالية مثل خدمات السياحة وتأجير السفن وخدمات النقل.

خ– بورصة الأفكار: وهي حديثة ظهرت نتيجة العولمة، يتم فيها عروض لشراء وبيع الحقوق كالعلامات الجارية وبراءات الاختراع وغيرها.

ثانيا: حسب المدة الزمنية: تقسم البورصات من حيث المدة الزمنية إلى:

أ- بورصة العقود الحاضرة: يتم من خلال بورصة العقود الحاضرة تداول وتعاقد على أصول فورا، فالأصول تكون جاهزة في المخازن والمستودعات بمعنى تسليم الأصول وقبض ثمنها فورا عند التعاقد.

ب- بورصة العقود الآجلة: يتم من خلال بورصة العقود الآجلة تداول وتعاقد على أصول بصفة آجلة.

[1] زياد رمضان، "مبادىء الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر، الطبعة 03، الأردن، 2005، ص124.

ثالثا: حسب النطاق الجغرافي: تقسم البورصات من حيث التعامل الجغرافي إلى:

أ- بورصات محلية: هي بورصات يتم التعامل فيها ضمن نطاق جغرافي محلي يتميز بصغر حجم المعاملات المالية.

ب- بورصات عالمية: هي بورصات يتم التعامل فيها ضمن نطاق جغرافي عالمي تتميز بكبر حجم المعاملات اليومية.

رابعا: حسب الاعتراف الحكومي: تقسم إلى

أ- بورصات رسمية: هي بورصات تحظى باعتراف الحكومة تتميز معاملاتها أنها تجرى في إطار رسمي ومنظم من طرف الحكومة، تتميز أوراقها المالية بطابع قانوني رسمي وهي مقيدة.

ب- بورصات غير رسمية: وهي تلك البورصات التي لا تخضع للقواعد النظامية التي تحدد نشاط البورصات الرسمية، وهي مختصة بتداول الأوراق المالية في الأسواق الموازية، تكون هذه الأوراق غير مستوفية لشروط التداول في البورصات الرسمية.

2- طرق التداول في البورصات:

يشترط في البورصات أن يتم التداول بالأوراق المالية المسجلة داخل صالة التداول (القاعة المخصصة للتداول) عن طريق وسطاء مرخص لهم، كما يتم إعلان الكميات المتداولة لكل ورقة من الأوراق المالية المسجلة.

تجدر الإشارة إلى أن الوسطاء المرخص لهم بالتداول مهمتهم بتنفيذ أوامر عملائهم في بيع أو شراء الأوراق المالية في السوق، بالإضافة إلى تقديم النصائح للمستثمرين والمساعدة في اختيار الأوراق المالية للشركات القوية، وتحليل أفضل الأوقات للشراء أو البيع للاستثمار في الأوراق المالية.

يتم التوصل إلى سعر تنفيذ صفقة الأوراق المالية بين البائعين والمشترين في سوق الأوراق المالية عن طريق الوسطاء الماليين بطريقتين: [1]

- **طريقة المفاوضة:**

من خلال هذه الطريقة يتم إعلان أسعار العرض أي أسعار البيع وأسعار الطلب بمعنى أسعار الشراء لكل وسيط، في حين يتم التفاوض بين البائع والمشتري للوصول إلى الاتفاق على سعر التنفيذ.

- **طريقة المزايدة:** حيث يتم التزايد على السعر عن طريق إعلان الأسعار علنا حتى يتم الاتفاق على أحسن عرض للمشتري.

3- المتعاملون في البورصات:

يصنف المتعاملون في سوق الأوراق المالية إلى عدة أنواع:[2]

أولا: تصنيف المتعاملين حسب الهدف من التعامل: أي أن المتعاملين يهدفون إلى تخطيط عمليات الشراء والبيع ويقسمون إلى:

أ- المضاربون المحترفون: يهدفون إلى الاستفادة من فروقات الأسعار، ويقومون بمتابعة تحركات الأسعار في السوق بالإضافة إلى التنبؤ عن تحركات واتجاهات السوق باستخدام طرق وبرامج وأدوات إحصائية، التي تعطيهم القدرة من تفسير العوامل الخارجية المؤثرة على السوق، عادة ما يتحصل المستثمرون المحترفون على عوائد أعلى من متوسط العوائد السائدة في السوق، في المقابل يتحملون درجة مخاطرة مرتفعة لكن تمتعهم بمهارات تحليل الأسواق يكسبهم القدرة على تسيير هذه المخاطر بشكل أفضل.

[1] Jack glen, Internationl comparison of stock trading practices, World Bank, Working papers, February, 1995, p8.

[2] انظر: محمود أمين زوبل وآخرون، "بورصة الأوراق المالية وموقعها في السوق"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص51.

ب- المضاربون الهواة: يهدفون إلى الاستفادة من فروقات الأسعار دون أن يهتموا بدراسة العوامل المؤثرة على السوق، لهم نفس أهداف المضاربون المحترفون لكن ليس لهم نفس المهارات التي يمتلكونها في تحليل الأسواق، ونتيجة لذلك فمن الممكن أن تتسبب القرارات العشوائية التي يتخذونها في خسارتهم لذلك فمن الممكن أن تقتصر نشاطهم لفترات قصيرة فقط .

ت- المتآمرون:

تهدف إلى التحكم في الأسعار وتوجيه السوق صعودا وهبوطا بهدف أن تصبح أسعار الأوراق المالية بالسوق أعلى أو أدنى من السعر العادل الناتج عن قوى العرض والطلب.

ث- المستثمرون: هدفهم تعظيم الأرباح، وهما نوعان:

- المستثمرون الداخليون: يهدفون إلى التحكم في إدارة الشركة والسيطرة على قراراتها في المرتبة الأولى ثم تحقيق الربح في المرتبة الثانية.
- المستثمرون العاديون: يهدفون إلى تحقيق الربح في المرتبة الأولى وليس لهم أي إرادة في التدخل في قرارات الشركة.

ثانيا: تصنيف المتعاملون حسب نوع الوحدات (وحدات عارضة للأوراق المالية وأخرى طالبة للأوراق المالية).

ينشط عدة متعاملون في سوق الأوراق المالية التي تكون إما وحدات عارضة للأوراق المالية أو وحدات طالبة للأوراق المالية تمثل وحدات مقرضة، سأحاول إيجازها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): أنواع المتدخلين في البورصات.

نوع الوحدات	نوع المتدخلين في البورصات
أصحاب التدفقات النقدية ويريدون الحصول على تمويل أو استثمارها في شكل أسهم أو سندات.	البنوك التجارية- شركات التأمين- صناديق الإيداع والإدخار- صناديق الاستثمار- الشركات الصناعية والتجارية- شركات المساهمة- الحكومات – صناديق التقاعد – شركات التأمين- المؤسسات المالية – شركات التمويل- مؤسسات التوظيف الجماعي.
الوسطاء الماليون دورهم هو تحويل من المدخرين إلى المستثمرين.	السماسرة ووكلاء التبادل- المراقبون- الشركات القابضة- شركات السمسرة- تجار الصالة – شركات المقاصة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 73.

4- معاملات البورصة: يعقد المتعاملون في البورصة عمليات الشراء والبيع للأوراق المالية حسب التزامات زمنية وتقسم المعاملات البورصية إلى نوعين:

أ- المعاملات الفورية: تسمى كذلك بالمعاملات العاجلة، وهي تلك العمليات التي تتم في الأسواق الفورية والتي يقوم فيها مشتري الأوراق المالية بتسديد ثمنها للبائع فورا أو في فترة قصيرة لا تتجاوز مدة يومين (48 ساعة)، تختلف شروط المعاملات الفورية باختلاف البلد المعني[1].

ب- المعاملات الآجلة:

تسمى كذلك بالمعاملات المستقبلية، وهي عبارة عن مختلف العمليات التي يكون فيها تنفيذ شراء أو بيع الأوراق المالية وتسديد ثمنها في وقت مستقبلي يسمى "بيوم التصفية".

[1] أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص177.

في غالب الأحيان يكون الهدف من المعاملات الآجلة هو المضاربة للاستفادة من تحركات الأسعار، وبالتالي إن أنظمة البورصة تلزم المتعاقدين بدفع تأمين مالي قبل الإبرام النهائي للصفقة كنوع من الحماية من المخاطر للمستثمرين.

كخلاصة يمكن القول أن للبورصات أنواع عديدة تختلف حسب نوع النشاط أو المدة الزمنية أو النطاق الجغرافي، ويتم تحديد سعر تنفيذ صفقة شراء أو بيع الأوراق المالية بين طالبي الأوراق المالية وعارضي الأوراق المالية في البورصات عن طريق الوسطاء الماليين بطريقة المزايدة أو طريقة المفاوضة، تجدر الإشارة أن هناك عدة طرق أخرى طريقة الصندوق لكن اكتفيت فقط بذكر الطرق الأكثر شيوعا واستخداما في التوصل إلى أسعار الأوراق المالية.